

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)
المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧ هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦ م

النصاب القانوني: حضر الاجتماعين ٤ مساهمين أصالة ووكالة يمثلون عدد ٩١٦,٣٦٦,٤٦٤ سهماً ، بما يعادل نسبة ٨٦.٤٨٪ من عدد الأسهم الصادرة و المدفوعة

حضر الاجتماعين من قبل الجهات الرقابية ومسجلي الأسهم والمدقق الخارجي:

مصرف البحرين المركزي	
السيدة / خديجة جمعة	رئيس قسم الإشراف على مؤسسات الصيرفة الإسلامية والتمويل بالتجزئة
السيدة / فاطمة الجار	أخصائي رئيسي - الإشراف على المؤسسات المصرفية والائتمانية الإسلامية
وزارة الصناعة والتجارة	
السيدة / ندى الذوادي	محلل مالي أول
بورصة البحرين	
السيدة / نورة المحميد	محلل أول للإفصاح
السيدة / زينب رمضان	متدرب في مجال الإدراج والإفصاح
شركة البحرين للمقاصة	
السيد / عبدالله عابدين	مدير أول للعمليات
مدقق الحسابات الخارجيين - كي بي أم جي فخرو	
السيد / جمال فخرو	شريك إداري - مدقق الحسابات الخارجي
السيد / عبدالجليل العالي	شريك - مدقق الحسابات الخارجي

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)
المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧ هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦ م

وحضر الاجتماعين من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك:

السيد/ زيد عبدالرحمن	رئيس مجلس الإدارة ورئيس اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية
السيد / عثمان أحمد	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / محمد نورالدين	عضو مجلس الإدارة
السيد / خالد الجاسم	عضو مجلس الإدارة
السيد / مروان طبارة	عضو مجلس الإدارة
السيد / ناصر الحمد	عضو مجلس الإدارة
السيد / محمد بوجيري	عضو مجلس الإدارة
السيد / علي إحسان	عضو مجلس الإدارة
السيدة / رنا قمبر	عضو مجلس الإدارة
السيدة/ فاطمة العلوي	الرئيس التنفيذي
السيد/ أمير ديري	الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإستراتيجية
السيد/ صلاح ياسين	المستشار القانوني
السيدة/ ندى اسحاق	أمين سر مجلس الإدارة ورئيس الحوكمة

كما حضر الاجتماع من هيئة الرقابة الشرعية للبنك:

فضيلة الشيخ/ د. عبداللطيف آل محمود	رئيس هيئة الرقابة الشرعية
------------------------------------	---------------------------

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)

المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦م

أولاً: الجمعية العامة العادية

عقدت الجمعية العامة العادية اجتماعها رقم (٥٠) في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦م.

استهل الرئيس (السيد/ زيد خالد عبدالرحمن) الاجتماع بحمد الله و الصلاة والسلام على رسوله الأمين مباركاً للجميع ما تبقى من شهر رمضان الفضيل سائلاً المولى عز وجل أن يعيده علينا بالصحة والعافية و تقبل الطاعات، مُرحباً بالحضور و مُعلنًا عن تكليف شركة البحرين للمقاصة بجمع الأصوات، وقد تم التأكيد على إكمال النصاب القانوني بناءً على إفادة شركة البحرين للمقاصة (مسجلوا الأسهم) حيث بلغت نسبة الحضور أصالة ووكالة ما يعادل ٨٦,٤٨٪ من عدد الأسهم ، وعليه أعلن السيد الرئيس عن بدء الاجتماع متقدماً بالشكر الجزيل للمساهمين على الحضور و مُرحباً بممثلي الجهات الرسمية شاكرًا لهم تعاونهم ودعمهم المستمر للبنك.

بعد ذلك، طرح الرئيس جدول الأعمال للمناقشة، وتمت المداولات في بنود الاجتماع على النحو التالي:

١. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩) المنعقد في ٢٤ مارس ٢٠٢٥م.

أكد السيد الرئيس بأنه قد عقد اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩) لعام ٢٠٢٤م يوم الاثنين ٢٤ مارس ٢٠٢٥م الموافق ٢٤ رمضان ١٤٤٦هـ، وقد نُشر محضر الاجتماع وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية، داعياً السادة المساهمين إلى المصادقة على المحضر. وحيث إنه لم ترد أي ملاحظات، فقد صادقت الجمعية العامة العادية على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩) لعام ٢٠٢٤م المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ مارس ٢٠٢٥م الموافق ٢٤ رمضان ١٤٤٦هـ.

القرار: صادقت الجمعية العامة العادية على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩) لعام ٢٠٢٤م والمنعقد في يوم الاثنين ٢٤ مارس ٢٠٢٥م الموافق ٢٤ رمضان ١٤٤٦هـ.

٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، والمصادقة عليه.

استعرض السيد/ زيد خالد عبدالرحمن، رئيس مجلس الإدارة، تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، قائلاً:

" بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي وتقرير الاستدامة والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين الإسلامي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. لقد حقق البنك هذا العام أقوى وأفضل أداء مالي في تاريخه. ويعكس هذا الأداء الاستثنائي نقلة واسعة تجسد متانة المركز المالي للبنك، ومرونته، والكفاءة في التنفيذ وتحقيق الأهداف، و ذلك بالرغم من الظروف الاقتصادية المليئة بالتحديات و ما اتسمت به من تقلبات و ضغوطات على الهوامش واستمرار حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية.

ويعكس هذا الإنجاز الإدارة الفعالة للميزانية، وتحسن جودة الأصول، والتنفيذ الواعي للمبادرات الاستراتيجية، وجودة الخدمة وعرض القيمة، وهي عوامل أسهمت مجتمعة في تعزيز القدرة على تحقيق دخل مستدام. و يواصل مجلس الإدارة ثقته في قوة المركز المالي للبنك وقدرته على مواجهة حالة عدم اليقين المستمرة، مع الاستمرار في تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين.

الأداء المالي

سجل البنك خلال العام ٢٠٢٥ صافي ربح استثنائي بلغ ١٨.٥ مليون دينار بحريني، مقارنةً بـ ٥.١ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وقد جاءت هذه النتائج مدعومة بالتنفيذ الناجح لعملية بيع أحد أكبر الاستثمارات العقارية، والتي تمت ضمن استراتيجية أوسع لإعادة هيكلة الميزانية العمومية بهدف تعزيز كفاءة رأس المال وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. والأهم من ذلك، أن الأداء المالي القوي للبنك كان مدفوعاً بتحسين مستدام في الربحية الأساسية، مدفوعاً بزخم تشغيلي قوي ونمو في مصادر الدخل المتكررة.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)

المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦م

واصل البنك تنمية أصوله بشكل انتقائي مع الحفاظ على الانضباط في إدارة المخاطر. فقد ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ١٧% من ١,٥٤٢ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ١,٨٠٤ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بينما نمت ودائع العملاء بنسبة ١٣% من ١,٠٣٩ مليون دينار بحريني إلى ١,١٧٤ مليون دينار بحريني خلال الفترة نفسها، مدفوعة بشكل أساسي بنمو صحي في الودائع منخفضة التكلفة. كما ظلّ التمويل الإسلامي مستقرًا عند مليار دينار بحريني، بما يعكس تركيز البنك المستمر على جودة الأصول والعيوائد المعدّلة حسب المخاطر بدلاً من النمو القائم على زيادة الحجم فقط.

كما عزّز البنك مستويات رأس المال والسيولة، حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال من ٢٠.٤% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٢٤.٩% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، إضافة إلى تحسّن ملموس في مؤشرات السيولة التي بقيت أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية، مما يعكس قوة الميزانية العمومية واستقرار مصادر التمويل.

البيئة الاقتصادية الكلية والرقابة على المخاطر

قام بنك البحرين الإسلامي على مدار العام بمتابعة البيئة الاقتصادية الكلية المتغيرة، والتي اتسمت بانعكاس منحى العائد، واستمرار ارتفاع معدلات الربحية، وتزايد حدة المنافسة القطاعية، وتطوّر المتطلبات التنظيمية. وفي هذا الإطار، واصل البنك تحسين هيكله الميزانية العمومية من خلال تنويع مصادر التمويل وإعادة تشكيل مكونات الالتزامات. وتعكس هذه الإجراءات نهجاً منضبطاً في إدارة المخاطر وتعزّز قدرة البنك على مواجهة تقلبات السوق مع الحفاظ على الاستقرار المالي طويل الأجل.

الأداء التشغيلي وقطاعات الأعمال

شهدت الكفاءة التشغيلية تحسناً ملحوظاً، حيث انخفض معدل التكلفة إلى الدخل من ٧٠% لعام ٢٠٢٤ إلى ٥١% لعام ٢٠٢٥. ويعكس هذا التحسن جودة أعلى للدخل، وتحسيناً في التكاليف، ومبادرات للتحويل الرقمي، وجهود التحويل المؤسسي، بالإضافة إلى تحقيق وفورات فعالة على مستوى المجموعة.

كما جاء أداء هذا العام مدعوماً بمساهمات إيجابية عبر جميع قطاعات الأعمال الأساسية. فقد حقق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد نمواً قوياً من خلال توسيع مجموعة المنتجات، وتحسين تجربة العملاء، والدخول إلى شرائح وأسواق جديدة، مما أدى إلى تحسين جودة المحفظة الائتمانية. أما الخدمات المصرفية للشركات فظلّت ملتزمة بالاستراتيجية من خلال التركيز على الأصول العالية الجودة والتمويل الانتقائي للجهات ذات التصنيف المرتفع. وجاء أداء الخزينة قوياً بفضل الإدارة الاستباقية للسيولة، وتحسين عمليات الإيداع بين البنوك، وتحسّن أداء محفظة الصكوك، وزيادة الدخل من العملات الأجنبية.

التقدم الاستراتيجي والاستدامة

باعتبار أن عام ٢٠٢٥ هو الثاني لاستراتيجية "المستقبل المتقدم"، فقد شكّل مرحلة محورية على مستوى التنفيذ والترسيخ. وحقّق البنك تقدماً ملموساً في تعزيز قوة الميزانية العمومية، وتحسين الربحية والكفاءة التشغيلية، والسير قدماً في التحوّل الرقمي، وتعزيز نهج الإهتمام بالعمل. وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز قدرة البنك على العمل بفعالية في بيئة ديناميكية، ووضع أسس للنمو المستدام طويل الأجل. كما واصلت الاستدامة والتمويل المسؤول ترسيخ مكانتهما ضمن استراتيجية البنك ونموذجه التشغيلي. وقد تحقّق خلال هذا العام تقدم مهم من خلال تحديث تقييم الأهمية النسبية، ووضع خارطة طريق للاستدامة لمدة ثلاث سنوات، وتعزيز ترتيبات الحوكمة، ووضع خطة لإزالة الكربون، وإطلاق إطار التمويل المستدام. وتدعم هذه المبادرات خلق قيمة طويلة الأجل بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وأفضل الممارسات العالمية.

المساهمة في رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠

بصفته أول مؤسسة مالية إسلامية وطنية في مملكة البحرين، يظل بنك البحرين الإسلامي ملتزماً بدعم رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠. فمن خلال التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ودعم المبادرات الحكومية، والتحوّل الرقمي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير المواهب، والإهتمام بالتعليم، والتمويل المستدام، يواصل البنك الإسهام في تنويع الاقتصاد، والاستقرار المالي، والابتكار، والتنمية الاجتماعية.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨) المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦م

الحوكمة والآفاق المستقبلية

تظل الحوكمة القوية محوراً أساسياً في دور مجلس الإدارة الرقابي. وخلال هذا العام، تم تحديث إطار الحوكمة، وتعزيز عمليات الرقابة، ورفع مستوى المساءلة، بدعم من الإرشاد المستمر من هيئة الرقابة الشرعية لضمان الالتزام الكامل بالمبادئ الشرعية.

كلمة شكر وتقدير

بالنيابة عن المساهمين، يتقدم مجلس الإدارة بخالص التقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على قيادتهما الحكيمة ودعمهما المستمر لقطاع الصيرفة الإسلامية في المملكة.

كما يتقدم المجلس بالشكر إلى مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة، والمدققين الخارجيين، والجهات الرسمية ذات الصلة على توجيهاتهم ودعمهم. ويوجه المجلس تقديره لهيئة الرقابة الشرعية، والمساهمين، والعلماء، والإدارة التنفيذية، وموظفي البنك على التزامهم واحترافيتهم التي كان لها دور جوهري في تحقيق الأداء القوي للمصرف خلال هذا العام".

بعد استعراض التقرير، ونظراً لعدم وجود استفسارات أو ملاحظات أخرى من قبل السادة المساهمين أو ممثلي الأجهزة الرسمية، فقد صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

القرار: صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

٣. الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

تلا السيد/ عبدالجليل العالي (شريك في كي بي إم جي فخر) تقرير مدققي الحسابات الخارجيين المستقلين عن البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

وحيث إنه لم ترد أي ملاحظات أو استفسارات من الحضور فقد طلب السيد الرئيس الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال.

٤. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

استمعت الجمعية العامة العادية إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، الذي تفضل بتلاوته فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود، رئيس هيئة الرقابة الشرعية. وقد أكد التقرير التزام البنك في معاملاته وعملياته خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية. وحيث إنه لم ترد أي ملاحظات أو استفسارات من الحضور تمت المصادقة على التقرير.

٥. مناقشة البيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، والمصادقة عليها.

ذكر السيد الرئيس بأن البيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م أرفقت مع الإعلان الخاص باجتماع الجمعية العامة العادية، كما نشرت للمساهمين من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين والموقع الإلكتروني للبنك. وعليه، فتح السيد الرئيس باب النقاش حول البيانات المالية المدققة، مذكراً الحضور بأن السيدة / فاطمة العلوي الرئيس التنفيذي، والسيد / أمير ديري الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإستراتيجية، وممثلي مدققي الحسابات الخارجيين، موجودون للرد على أية استفسارات ترد تحت هذا البند.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)

المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦م

تقدمت السيدة / شيماء تهامي (مساهم) بعدد من الأسئلة والاستفسارات بشأن البيانات المالية المدققة، وذلك على النحو التالي:

١. استفسرت السيدة / شيماء تهامي عن الجدول الزمني والاستراتيجية لخفض التمويلات المتعثرة من مستوياتها المرتفعة الحالية، وعن نسبة هذه التمويلات المتعثرة التي تعود إلى محافظ قديمة مقابل محافظ حديثة، ومعدل الاسترداد المتوقع، وحول إذا كان من المتوقع تكوين مخصصات إضافية خلال السنة المالية ٢٠٢٦م؟

وقد أجاب السيد / أمير ديري، الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإستراتيجية، بأن الإدارة وضعت خطة للمخصصات لمدة ثلاث سنوات تهدف إلى تحسين نسبة تغطية المخصصات ومواكبتها تدريجياً مع مستويات القطاع، مع الاستمرار في تعزيز جودة الأصول والصلابة المالية للبنك. كما أوضح أن أكثر من ٩٠٪ من التمويلات المتعثرة تتعلق بمحافظ قديمة ضمن تمويلات الشركات، مع نسبة تغطية تتجاوز ٥٦٪.

٢. كما سألت السيدة / شيماء تهامي عن كيفية رؤية الإدارة للموقع التنافسي لبنك البحرين الإسلامي مقارنة بالبنوك الإسلامية الأخرى في مملكة البحرين، وعن خطط التخارج من الأصول غير الأساسية، بما في ذلك بعض التعرضات العقارية، بهدف تعزيز نظافة الميزانية العمومية؟

وقد أجابت السيدة / فاطمة العلوي، الرئيس التنفيذي، بأن الموقع التنافسي للبنك ضمن قطاع الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين قد تحسن بشكل ملحوظ نتيجة تعزيز جودة الأصول، وتقوية كفاية رأس المال، وتحسن الربحية الأساسية. وأضافت أن استراتيجية البنك تركز على تنمية الأعمال المصرفية الأساسية في قطاعات التجزئة والشركات والخزينة، مع الحفاظ على انضباط إدارة الميزانية العمومية وإدارة المخاطر.

وفيما يتعلق بالأصول غير الأساسية، أوضحت أن البنك يواصل تقييم فرص التخارج التدريجي والمنظم من بعض هذه الأصول متى ما كان ذلك مجدياً تجارياً.

٣. كما استفسرت السيدة / شيماء تهامي عن مدى اعتبار أرباح السنة المالية ٢٠٢٥م أرباحاً متكررة ناتجة عن النشاط الأساسي للبنك، مقابل أرباح استثنائية غير متكررة، لا سيما الناتجة عن بيع عقارات أو مكاسب استثمارية، وعن مستوى العائد على حقوق الملكية الذي تستهدفه الإدارة خلال السنوات القادمة؟

وقد أجاب السيد / أمير ديري، الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإستراتيجية، بأن نتائج عام ٢٠٢٥م تعكس تحسناً ملحوظاً في الربحية الأساسية للبنك، حيث بلغ صافي الربح بعد استبعاد البنود غير المتكررة نحو ٩.٥ مليون دينار بحريني مقارنة بـ ٥.١ مليون دينار بحريني في العام السابق، بما يمثل تحسناً بنسبة ٨٩٪. وأضاف أن ذلك يعكس قوة نمو الإيرادات التشغيلية المتكررة، وقد انعكس إيجاباً على مؤشرات الربحية، حيث ارتفع العائد على الأصول إلى ١.٢٪ والعائد على حقوق المساهمين إلى ١١.٨٪ مقارنة بـ ٠.٤٪ و ٣.٥٪ على التوالي في عام ٢٠٢٤م.

وبعد استعراض البيانات المالية المدققة، والإجابة على الأسئلة والاستفسارات، وحيث إنه لم ترد أي ملاحظات أو استفسارات إضافية من السادة المساهمين أو ممثلي الجهات الرسمية، صادقت الجمعية العامة العادية على البيانات المالية المدققة للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

القرار: صادقت الجمعية العامة العادية على البيانات المالية للسنة المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

٦. بيان المعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من العام ٢٠٢٥م بين البنك والأطراف ذات العلاقة بما في ذلك مساهمي البنك الرئيسيين على النحو الوارد في الإيضاح المقيّد بالرقم (٢٨) من البيانات المالية الموحدة وفقاً لأحكام المادة (١٨٩) من قانون الشركات التجارية البحريني.

ذكر السيد الرئيس بأنه، وفقاً لأحكام المادة (١٨٩) من قانون الشركات التجارية البحريني، فقد عرض بيان المعاملات التي أجريت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بين البنك والأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك مساهمي البنك الرئيسيين، وذلك على النحو الوارد في الإيضاح رقم (٢٨) من البيانات المالية الموحدة.

وبعد عرض هذا البند، أحيطت الجمعية العامة العادية علماً بما ورد فيه.

٧. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على النحو التالي:

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)

المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦م

- المصادقة على قرار توزيع الأرباح النقدية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م على المساهمين بواقع ٥٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد (٥ فلس للسهم الواحد، بإستثناء كسور الأسهم) أي ما يعادل ٥,٢٩٨,٠٧٠ (خمسة ملايين ومئتان وثمانية وتسعون ألفاً وسبعون ديناراً بحرينياً)، على أن يبدأ توزيع الأرباح اعتباراً من ٨ أبريل ٢٠٢٦م، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
- تخصيص مبلغ ٦٣٨,٢٠٩ ديناراً بحرينياً لصندوق الزكاة وتفويض مجلس الإدارة بتوزيعه.
- تخصيص مبلغ ٧٠,٠٠٠ ديناراً بحرينياً للتبرع للأعمال الخيرية وتفويض مجلس الإدارة بتوزيعه.
- تحويل مبلغ ١,٨٥٣,٦٩٦ ديناراً بحرينياً إلى الاحتياطي القانوني.
- تحويل مبلغ ١٠,٦٧٦,٩٨٤ ديناراً بحرينياً إلى الأرباح المستبقاة.

ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة أوصى بتوزيع صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وذلك وفقاً للتفصيل المعروض على السادة المساهمين على النحو التالي:

- المصادقة على قرار توزيع الأرباح النقدية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م على المساهمين بواقع ٥٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد (٥ فلس للسهم الواحد، بإستثناء كسور الأسهم) أي ما يعادل ٥,٢٩٨,٠٧٠ (خمسة ملايين ومئتان وثمانية وتسعون ألفاً وسبعون ديناراً بحرينياً)، على أن يبدأ توزيع الأرباح اعتباراً من ٨ أبريل ٢٠٢٦م، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
- تخصيص مبلغ ٦٣٨,٢٠٩ ديناراً بحرينياً لصندوق الزكاة وتفويض مجلس الإدارة بتوزيعه.
- تخصيص مبلغ ٧٠,٠٠٠ ديناراً بحرينياً للتبرع للأعمال الخيرية وتفويض مجلس الإدارة بتوزيعه.
- تحويل مبلغ ١,٨٥٣,٦٩٦ ديناراً بحرينياً إلى الاحتياطي القانوني.
- تحويل مبلغ ١٠,٦٧٦,٩٨٤ ديناراً بحرينياً إلى الأرباح المستبقاة.

وقد ذكر السيد الرئيس بأن قرار توزيع الأرباح هذا العام يأتي انعكاساً للأداء المميز الذي حققه البنك خلال الفترة الماضية والنتائج المالية الإيجابية التي تحققت بفضل تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة وتعزيز كفاءة التشغيل. كما يؤكد حرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين ومكافأتهم بعد فترة طويلة من الانتظار، حيث تعود آخر عملية توزيع أرباح إلى العام ٢٠١٧، وهو ما يجعل هذا التوزيع خطوة مهمة تعكس تحسن الأداء المالي وتعزز ثقة المساهمين في مسيرة البنك المستقبلية.

ثم طلب السيد الرئيس من السادة المساهمين الموافقة على توصية مجلس الإدارة كما ورد أعلاه. وبما أنه لمترد أي ملاحظات أو استفسارات، وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م على النحو المبين أعلاه.

القرار: صادقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م على النحو التالي:

- صادقت الجمعية العامة العادية على قرار توزيع الأرباح النقدية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م على المساهمين بواقع ٥٪ من القيمة الإسمية للسهم الواحد (٥ فلس للسهم الواحد، بإستثناء كسور الأسهم) أي ما يعادل ٥,٢٩٨,٠٧٠ (خمسة ملايين ومئتان وثمانية وتسعون ألفاً وسبعون ديناراً بحرينياً) على أن توزع ابتداءً من يوم (٨ أبريل ٢٠٢٦م)، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي، على النحو المذكور أعلاه.
- وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ ٦٣٨,٢٠٩ (ستمائة وثمانية وثلاثون ألفاً ومئتان وتسعة ديناراً بحرينياً) من صافي الأرباح لصندوق الزكاة وتفويض مجلس الإدارة بتوزيعه.
- وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ ٧٠,٠٠٠ (سبعون ألفاً ديناراً بحرينياً) من صافي الأرباح للتبرع للأعمال الخيرية وتفويض مجلس الإدارة بتوزيعه.



محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)

المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦م

د. وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتحويل مبلغ ١,٨٥٣,٦٩٦ (مليون وثمانمائة وثلاثة وخمسون ألفاً وستمائة وستة وتسعون ديناراً بحرينياً) إلى الاحتياطي القانوني.

هـ. وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتحويل مبلغ ١٠,٦٧٦,٩٨ (عشرة ملايين وستمائة وستة وسبعون ألفاً وتسعمائة وأربعة وثمانون ديناراً بحرينياً) إلى الأرباح المستبقاة.

٨. الموافقة على دفع مبلغ إجمالي قدره ٢٧٣,٩٩٨ ديناراً بحرينياً كمكافأة إلى مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، بالإضافة إلى كافة المنافع والمزايا المستلمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بما فيها بدل الحضور للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م كما هو وارد ضمن تقرير مجلس الإدارة وإقرار مكافأة بدل الحضور للسنة المالية ٢٠٢٦م بذات المعدل الساري في السنة السابقة عليها.

ذكر السيد الرئيس بأنه عُرض على الجمعية اقتراح صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م. وبعد عرض هذا البند، وافقت الجمعية العامة العادية على دفع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بمبلغ إجمالي قدره ٢٧٣,٩٩٨ ديناراً بحرينياً، طبقاً لما ورد في التوصية المعروضة على الجمعية.

القرار: وافقت الجمعية العامة على دفع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بمبلغ إجمالي قدره ٢٧٣,٩٩٨ (مئتان وثلاثة وسبعون ألفاً وتسعمائة وثمانية وتسعون) ديناراً بحرينياً، طبقاً لما ورد في التوصية أعلاه، بالإضافة إلى كافة المنافع والمزايا المستلمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بما فيها بدل الحضور للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م كما هو وارد ضمن تقرير مجلس الإدارة وإقرار مكافأة بدل الحضور للسنة المالية ٢٠٢٦م بذات المعدل الساري في السنة السابقة عليها.

٩. مناقشة تقرير حوكمة البنك للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

ذكر السيد الرئيس بأنه جرى عرض تقرير حوكمة البنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وبعد عرض هذا البند، صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة البنك لسنة ٢٠٢٥م، الذي يتضمن التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي حسب ما هو وارد في التقرير السنوي الموجود على الموقع الإلكتروني للبنك.

بما أنه لم ترد أي ملاحظات، فقد اعتمد تقرير حوكمة البنك لسنة ٢٠٢٥م الذي يتضمن التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي حسب ما هو وارد في التقرير السنوي الموجود في موقع البنك الإلكتروني.

القرار: تمت المصادقة على تقرير حوكمة البنك لسنة ٢٠٢٥م الذي يتضمن التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي حسب ما هو وارد في التقرير السنوي الموجود في موقع البنك الإلكتروني.

١٠. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

القرار: وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

١١. إعادة تعيين شركة "كي بي أم جي فغرو" كمدققين خارجيين لعام ٢٠٢٦م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، بشرط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.



محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)

المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧ هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦ م

ذكر السيد الرئيس بأنه بناءً على التوصية المعروضة على الجمعية، فقد اقترح إعادة تعيين شركة كي بي أم جي فخرو كمدين خارجيين للبنك للسنة المالية ٢٠٢٦ م، مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، بشرط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. وبعد عرض هذا البند، صودق على إعادة تعيين السادة كي. بي. ام. جي. فخرو كمدين الحسابات للسنة المالية ٢٠٢٦ م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، بشرط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

القرار: المصادقة على إعادة تعيين السادة كي. بي. ام. جي. فخرو كمدين الحسابات للسنة المالية ٢٠٢٦ م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، بشرط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٢. أي موضوع قد يطرأ طبقاً لنص المادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية البحريني.

أفاد السيد الرئيس بأنه لم يرد أي طلب لإضافة موضوع تحت بند ما يستجد من أعمال طبقاً لنص المادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ م من قانون الشركات التجارية البحريني، وعليه لم يُطرح أي موضوع إضافي للمناقشة تحت هذا البند للجمعية العامة العادية.

وبعد استكمال مناقشة كافة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية، وعدم وجود أية موضوعات إضافية مطروحة للبحث، أعلن السيد رئيس الاجتماع انتهاء أعمال الجمعية العامة العادية في تمام الساعة ١١:٤٥ صباحاً، ومن ثم الانتقال إلى اجتماع الجمعية العامة غير العادية.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)

المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦م

ثانياً: الجمعية العامة غير العادية

أفاد السيد الرئيس بأن النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة غير العادية متوافر بذات نسبة الحضور البالغة ٨٦.٤٨٪، وفقاً لإفادة شركة البحرين للمقاصة، وعليه أعلن سيادته افتتاح اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وطرح بنود جدول الأعمال للمناقشة، وتمت المداولات في بنود الاجتماع على النحو التالي:

١. الموافقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية السابق رقم (٢٧) والمنعقد في ٢٨ مارس ٢٠٢٢م.

ذكر السيد الرئيس بأنه قد عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية السابق رقم (٢٧) في يوم الاثنين بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٢م، الموافق ٢٤ شعبان ١٤٤٣هـ، وقد نُشر محضر الاجتماع وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية، داعياً السادة المساهمين إلى المصادقة عليه. وبما أنه لم ترد أي ملاحظات فقد صادقت الجمعية العامة غير العادية على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٧) ٢٠٢٢م المنعقد في يوم الاثنين بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٢م الموافق ٢٤ شعبان ١٤٤٣هـ.

القرار: صادقت الجمعية العامة غير العادية على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٧) ٢٠٢٢م المنعقد في يوم الاثنين بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٢م الموافق ٢٤ شعبان ١٤٤٣هـ.

٢. الموافقة على تعديل المادة (٢٩) من النظام الأساسي للبنك، المتعلقة بمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للمرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٥م المعدل لبعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م، وذلك بشرط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

ذكر السيد الرئيس بأنه، في ضوء صدور المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٥م المعدل لبعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م، فقد عُرض على الجمعية العامة غير العادية اقتراح تعديل المادة (٢٩) من النظام الأساسي للبنك، المتعلقة بمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، وبشرط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

وبعد عرض هذا البند، وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل المادة (٢٩) من النظام الأساسي للبنك، المتعلقة بمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للمرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٥م المعدل لبعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م، وذلك بشرط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

القرار: وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل المادة (٢٩) من النظام الأساسي للبنك، المتعلقة بمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للمرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٥م المعدل لبعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م، وذلك بشرط الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

المادة ٢٩ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بمسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، بحيث تعدل أحكام الفقرات (١)، (٣)، (٧)، (٨)، (٩) من المادة لتُقرأ على النحو التالي:

المادة (٢٩): مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

١- تقوم مسؤولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومديري الشركة والقائم بالإدارة الفعلية للشركة سواءً بشكل ظاهر أو مستتر، تجاه الشركة والمساهمين والغير وفقاً لأحكام المادة (١٨ مكرراً) من المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٥م بتعديل بعض أحكام القانون، وكل شرط يخالف ذلك يعتبر كأن لم يكن. ولا يحول دون إقامة دعوى المسؤولية قبل أي من الأشخاص المشار إليهم اقتراحاً من الجمعية العامة بإبراء ذمته.

٣- مع مراعاة أحكام الفقرتين (٤) و(٥) أدناه من هذه المادة، يكون رفع دعوى المسؤولية على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين والقائم بالإدارة الفعلية للشركة سواءً بشكل ظاهر أو مستتر، عن الأضرار التي تلحق بالشركة بسبب الإهمال أو الخطأ الجسيم أو مخالفة أحكام القانون أو عقد التأسيس أو النظام الأساسي، في أي من الحالات الواردة في المادة (١٨ مكرراً) من القانون حقاً للشركة. ويجب أن يصدر قرار من الجمعية العامة برفع الدعوى، ويتولى رئيس مجلس الإدارة رفعها. وإذا

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)

المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦م

كان رئيس مجلس الإدارة من بين المرفوع عليهم الدعوى، وجب على الجمعية العامة أن تعين أحد أعضاء المجلس لرفع الدعوى، أما إذا كانت الدعوى موجهة إلى جميع أعضاء المجلس فعلى الجمعية العامة تعيين شخص من غير أعضاء المجلس لرفع الدعوى.

٧- لا يجوز أن يكون للرئيس أو لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو لأحد مديريها أو القائم بالإدارة الفعلية للشركة سواءً بشكل ظاهر أو مستتر، أية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تكون الشركة طرفاً فيها إلا بإذن من مجلس الإدارة، ويجوز للبنك المركزي أن يضع تنظيماً إضافياً للعقود والتصرفات المشار إليها طالما أن الشركة تعد من الشركات الخاضعة له رقابياً

٨- على رئيس مجلس الإدارة أن يبلغ الجمعية العامة بنتائج العقود والتصرفات التي تمت الموافقة عليها وفقاً لأحكام الفقرة (٧) من هذه المادة، وذلك في أول اجتماع تالي لتنفيذ العقد أو تمام التصرف، على أن يكون الإبلاغ مرفقاً بتقرير خاص من مراقب الحسابات الخارجي. ويتوجب على الشركة الإفصاح عن هذه العقود والتصرفات في بياناتها المالية المدققة وتقريها السنوي، على أن يتضمن الإفصاح البيانات الخاصة بالعقود والتصرفات وطبيعتها ومدى المصلحة وأسماء المستفيدين، سواء كان رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو المدير أو القائم بالإدارة الفعلية للشركة.

٩- مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، إذا كانت شروط العقد أو التصرف غير عادلة أو كان ضاراً لمصلحة المساهمين تحكم المحكمة بإلزام عضو مجلس الإدارة صاحب المصلحة بالتعويض ورد إلى الشركة أي ربح أو منفعة حققها. كما للمحكمة أن تقرر حرمانه من تولي أي منصب إداري في أي شركة أو من تمثيلها لمدة لا تقل عن سنة، ولها أن تقرر بطلان العقد أو التصرف. وذلك دون الإخلال بأحكام الفقرة (ب) من المادة (١٨ مكرراً) من المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٥م والمادة (١٨٦) من القانون. ويكون أعضاء مجلس الإدارة والمديرون والقائم بالإدارة الفعلية للشركة سواءً بشكل ظاهر أو مستتر، مسؤولين بالتضامن مع ذي المصلحة إذا كانوا قد وافقوا على العقد أو التصرف.

٣. تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه باتخاذ جميع الإجراءات القانونية والرسمية اللازمة لإجراء التعديلات على النظام الأساسي للبنك.

ذكر السيد الرئيس بأنه استكمالاً للبند السابق، فقد عرض مقترح تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه باتخاذ جميع الإجراءات القانونية والرسمية اللازمة لإجراء التعديلات على النظام الأساسي للبنك، واستكمال ما يلزم أمام الجهات الرسمية ذات العلاقة. وبعد عرض هذا البند، وافقت الجمعية العامة غير العادية على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه باتخاذ جميع الإجراءات القانونية والرسمية اللازمة لإجراء التعديلات على النظام الأساسي للبنك.

القرار: وافقت الجمعية العامة غير العادية على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه باتخاذ جميع الإجراءات القانونية والرسمية اللازمة لإجراء التعديلات على النظام الأساسي للبنك.

٤. أي مسائل أخرى قد تطرأ وفقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية.


أفاد السيد الرئيس بأنه لم يرد أي طلب لإضافة موضوع تحت بند ما يستجد من أعمال وفقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية، وعليه لم يُطرح أي موضوع إضافي للمناقشة تحت هذا البند للجمعية العامة غير العادية.

حيث إنه لم ترد أي موضوعات أخرى للمناقشة، فقد أعلن السيد الرئيس عن انتهاء الاجتماع، شاكراً الجميع على حضورهم وبالأخص السادة المساهمين على مشاركتهم الفعالة ودعمهم المستمر، متمنياً للجميع وللبنك دوام التوفيق والنجاح. و شكر السيد الرئيس مصرف البحرين المركزي و وزارة الصناعة و التجارة و بورصة البحرين على دعمهم و تعاونهم الدائم مع إدارة البنك.

وفي ختام أعمال الاجتماع، تقدم السيد رئيس الاجتماع بالشكر الجزيل إلى السادة المساهمين الكرام على حضورهم وتفاعلهم، كما توجه بالشكر والتقدير إلى ممثلي الجهات الرسمية والرقابية، وهيئة الرقابة الشرعية، ومدقي الحسابات الخارجيين، وشركة البحرين للمقاصة، وكافة الحضور، لما أبدوه من تعاون أسهم في إنجاح الاجتماع. ثم أعلن سيادته اختتام اجتماع الجمعية العامة غير العادية في تمام الساعة ١٢:٠٠ ظهراً.

إنتهى الاجتماع في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٥٠) و الجمعية العامة غير العادية رقم (٢٨)
المنعقدان في يوم الثلاثاء ٢٨ رمضان ١٤٤٧ هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٦ م

	السيد/ زيد خالد عبدالرحمن رئيس مجلس الإدارة ورئيس اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية
	السيدة / ندى إسحاق عبدالكريم أمين سر مجلس الإدارة ورئيس الحوكمة